أثر التّكنولوجيا الماليّة على تعزيز الشّمول المالي –دراسة استقصائيّة–

The Impact of Financial Technology on Enhancing Financial Inclusion - A Survey Study -

بن زرقة إكرام[1]، صلعة سمية[2]

[1]المركز الجامعي نور بشير، مخبر التّنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراويّة – البيض (الجزائر)،

i.benzerga@cu-elbayadh.dz

[2]المركز الجامعي نور بشير، مخبر التّنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراويّة – البيض (الجزائر)،

s.salaa@cu-elbayadh.dz

تاريخ الارسال: 2023/10/25 **تاريخ القبول:** 2024/01/05 **تاريخ النشر:** 2024/01/06

ملخص:

هدفت الدّراسة إلى معرفة أثر التّكنولوجيا الماليّة على الشّمول المالي بأبعاده الاجتماعيّة والاقتصاديّة، من خلال إجراء دراسة استقصائيّة على عيّنة مُكوّنة من 320 فرد من مستخدمي الخدمات الماليّة بالجزائر، وتمّت عمليّة تحليل البيانات باستخدام برنامج *AMOS V23*، بتطبيق النّمذجة بالمعادلات الهيكليّة، توصّلت الدّراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على الشّمول المالي، كما أوصت الدّراسة بضرورة العمل على تطوير البنيّة التحتيّة والبيئة التّشريعيّة بالجزائر بما يُواكب مستجدّات النّظام المالي العالمي، وتحسين ظروف الوُصول للخدمات الماليّة واستخدامها دون عوائق.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا ماليّة؛ شمول مالي؛ جزائر؛ نمذجة بمعادلات هيكليّة.

تصنيفات JEL: O33, G21.

Abstract :

The study aimed to determine the impact of financial technology on financial inclusion in its social and economic dimensions, through a survey conducted on a sample of 320 individuals who use financial services in Algeria. Data analysis was performed using AMOS V23 software, applying structural equation modeling. The study found a statistically significant impact of financial technology on financial inclusion. The study recommended the need to develop infrastructure and legislative environment in Algeria to keep up with the developments in the global financial system, and to improve access to financial services and their utilization without obstacles.

Keywords: Financial technology; Financial inclusion; Algeria; Structural Equation Modeling.

JEL Classification Cods: O33, G21.

المؤلف المرسل: بن زرقة إكرام، **الإيميل:** i.benzerga@cu-elbayadh.dz

المقدمة:

ظهرت التّكنولوجيا الماليّة كصناعة واعدة لتطوير نماذج الأعمال الماليّة التّقليديّة، لما تُوفّره من خدمات مُناسبة تتّسم بالمرونة والكفاءة، من خلال المسرّعات والخوارزميات، ومنصات الدّفع عبر الهاتف المحمُول والانترنت والصرّاف الآلي وغيرها من الآليّات المدعُومة بالتّكنولوجيا المواكبة لتغيّر تفضيلات العُملاء، مع توفير الرّاحة والسّرعة والتّكلفة المنخفضة لإنجاز المعاملات، فتُستخدم هذه الابتكارات كمُحرّك لخدمة الوظائف الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ومن بينها تحقيق الوُصول للشّمول المالي، والذّي يقع في اولويّات استراتيجيّات الدّول المتقدّمة والنّامية على حدٍ سواء والتّي تهدف لتقليل الصّدمات الماليّة التّي يتعرّض لها النّظام المالي، في ظل النّمو السّريع للابتكارات الماليّة، والتّي تحقّق آثارًا هامّة على الشّمول المالي بمُختلف أبعاده، من توسيع نطاق الوُصول للخدمات الماليّة، وامكانيّة استخدامها بسُهولة، للحصول على خدمات ومُنتجات أفضل، أسرع، أكثر شفافيّة، وأعلى كفاءة، في السّياق تسعى الجزائر لمواكبة هذا النّمو من خلال إدخال عدّة إصلاحات على نظامها المالي والمصرفي.

إشكاليّة الدّراسة: في ظل الطفرة الهائلة للتطوّرات التّكنولوجية وما أسفرت عنه من ظُهور مُنتجات جديدة، تبحث الدّراسة حول:

ما هو أثر التّكنولوجيا الماليّة على تعزيز الشّمول المالي بالجزائر؟

والتّي من خلالها نسعى للإجابة على الأسئلة الفرعيّة التاليّة:

-ماهي الآثار المترتّبة لتطبيق التّكنولوجيا الماليّة على المحور الاجتماعي؟

-ماهي الآثار المترتّبة لتطبيق التّكنولوجيا الماليّة على المحور الاقتصادي؟

فرضيّات الدّراسة: على ضوء ما تمّ طرحُه من تساؤلات حول الموضوع، تمّ وضع الفرضيّة التّي نسعى لاختبارها على النّحو التّالي:

يُوجد أثر ذُو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على توسيع قاعدة الشّمول المالي، تندرِج ضمنها الفرضيّات الفرعيّة التّالية:

يُوجد أثر ذُو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على البُعد الاجتماعي.

يُوجد أثر ذُو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على البُعد الاقتصادي.

أهميّة الدّراسة: تستمد الدّراسة أهميّتها من أهميّة التحوّل الرّقمي والتطوّر التّكنولوجي الذّي يشهده النّظام المالي، والذّي يهدف إلى خلق آليّات ومُنتجات جديدة، ورفع مُستويات الشّمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي.

أهداف الدّراسة: تهدف الدّراسة إلى:

- ✓ التعرّف على مجالات التّكنولوجيا الماليّة.
- ✓ تحديد الفُرص التّي يُوفّرها الشّمول المالي لمختلف شرائح المجتمع.
- ✓ عرض الإمكانيات التّي توفّرها التّكنولوجيا الماليّة لتطوير المنتجات الماليّة للوُصول للشّمول المالي.
- ✓ تحليل الأثر بين مُتغيّرات الدّراسة.

منهج الدّراسة: تماشيًا مع طبيعة البحث وأهدافه تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التّحليلي للتّعريف بمختلف الجوانب المتعلّقة بالتّكنولوجيا الماليّة، وكذا انعكاساتها على البعد الاجتماعي والاقتصادي للوُصول للشّمول المالي وذلك بالاستعانة بنمذجة المعادلات الهيكليّة باستخدام برنامج AMOS.

هيكل الدّراسة: قُسّمت الدّراسة إلى محورين، تطرّقنا في المحور الأوّل للتّأصيل النّظري للتّكنولوجيا الماليّة ودورها في تعزيز الشّمول المالي، أمّا المحور الثّاني خُصّص للإطار التّطبيقي للدّراسة.

الدّراسات السّابقة:

دراسة (Godfrey Akileng et al 2018)، مقال بعنوان **"تقييم محدّدات الشّمول المالي في أوغندا"**، هدفت الدّراسة إلى معرفة كيفيّة تحسين المعرفة الماليّة والابتكار المالي للشّمول المالي بين الأسر في أوغندا، تكوّن مُجتمع الدّراسة من السّكان البالغين في كل المناطق الريفيّة والحضريّة في أوغندا، تمّ استخدام أداة الاستبانة وتحليل البيانات باستخدام تحليلات SPSS، تُشير نتائج الدّراسة أنّ لمحو الأميّة علاقة ايجابيّة قويّة مع الشّمول المالي، أيضا يوجد علاقة ايجابيّة قويّة للابتكار المالي مع الشّمول المالي.

دراسة (فؤاد محمد عبد الله الخزرجي 2020)، مقال بعنوان **"مدى استخدام الخدمات المصرفيّة الالكترونيّة وأثرها في الشّمول المالي –دراسة ميدانية–"**، هدفت الدّراسة للتعرّف على مدى استخدام الخدمات المصرفيّة الالكترونيّة وأثرها في الشّمول المالي، اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي التّحليلي، وتمّ جمع البيانات عن طريق الاستبانة لعيّنة مُكوّنة من 270 مُوظّف ومُوظّفة في البنوك التّجاريّة العراقيّة، وتمّ تطبيق البرنامج الإحصائي SPSS في إجراء التّحيل الإحصائي، من أهم النّتائج المتوصّل إليها من خلال الدّراسة أنّ هناك أثر ذو دلالة إحصائيّة للخدمات المصرفيّة الالكترونيّة للشّمول المالي في البنوك التّجارية العراقيّة.

دراسة (عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر 2022)، مقال بعنوان **"دور التّكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشّمول المالي –دراسة حالة الجزائر 2016–2021–"**، هدفت الدّراسة لعرض مُساهمة التّكنولوجيا الماليّة في دفع وتعزيز الشّمول المالي بالجزائر في الفترة 2016-2021، توصّلت نتائج الدّراسة أنّ الجزائر عرفت تحسنًا ملحوظًا في مؤشّرات الشّمول المالي لاسيّما مؤشّرات الوُصول للخدمات، من خلال ارتفاع عدد الصرّافات الآليّة وعدد البطاقات البنكيّة واتّساع حجم الخدمات الماليّة الالكترونيّة، وكذلك تطوّر مؤشّرات استخدام الخدمات الماليّة وجودة الخدمات.

1– التّأصيل النظري للتّكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشّمول المالي

1-1– التّكنولوجيا المالية:

يُعد ظُهور ونشأة صناعة التّكنولوجيا الماليّة للتطوّر التّكنولوجي السّريع الذّي عرفته السّنين الأخيرة من القرن الواحد والعشرون وانتشار الرّقمنة، والذّي أدى بدوره إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة، وانتشار شركات غير ماليّة لتقديم الخدمات الماليّة للعُملاء تتميّز بالسّرعة، انخفاض التّكلفة والفعاليّة. (نيس، 2022)

1-1-1- **تعريف التّكنولوجيا الماليّة:** مُصطلح التّكنولوجيا الماليّة هو مُصطلح يدمج الجانب التّكنولوجي مع الجانب المالي، فينتج عنه مجال يهتم بالمعاملات الماليّة باستخدام واستغلال كل ما اسفرت عنه التّكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكيّة، شبكات اتصال، تجارة الكترونيّة وعُملات رقميّة، (سبع ، 2021) كما عرّف صندوق النّقد الدّولي التّكنولوجيا الماليّة على أنّها: (العمراوي، 2019) "ابتكارات ماليّة باستخدام التّكنولوجيا، يُمكنها استحداث تطبيقات أو عمليات أو مُنتجات جديدة، لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسّسات الماليّة، وعلى تقديم الخدمات الماليّة"،، كما تمّ التّعبير عن التّكنولوجيا الماليّة على أنّها: (Boamah, Murshid,

(Mozumder, 2021 & "تحسين الوُصول المالي "المدفوعات / الائتمانات" بأقل تكلفة، ممّا يُؤدي إلى الزّيادة في الدّخل والفُرص الاقتصادية، وتقليل عدم المساواة، وتسريع التّنمية الاجتماعيّة والتّنمية الاقتصاديّة، والنّمو الشّامل خاصّة بين الأسر والبلدان الأكثر فقرًا، وذلك باستخدام أدوات التّكنولوجيا الماليّة".

1-1-2- **أهداف التّكنولوجيا الماليّة:** تهدف التّكنولوجيا الماليّة إلى تحقيق الأهداف الرئيسيّة التّالية (حسيني وجاسم محمد، 2019)

- ✓ تكلفة أقل: تسعى التّكنولوجيا الماليّة إلى خفض التّكلفة الحاليّة، والذّي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين الوُصول إلى الخدمات الماليّة خاصّة الشّركات والأفراد غير المخدومين ماليًا.
- ✓ خصُوصيّة أكثر: حيث أنّ خدمات ومُنتجات التّكنولوجيا الماليّة مُصمّمة وفقًا لرغبات الزّبائن الشّخصيّة.
- ✓ السّرعة: مُنتجات وخدمات التّكنولوجيا الماليّة تعتمِد على التّكنولوجيا التّقنية لإنجاز العمليّات، وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.
- ✓ الانتشار: مُنتجات وخدمات التّكنولوجيا الماليّة مُمكن أن تكون عابرة للحُدود، بحيث يُمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جُغرافيّة واحدة.
- ✓ المقارنة: مُنتجات وخدمات التّكنولوجيا الماليّة تُمكِّن الزّبائن من المقارنة بين العديد من الشّركات والبنوك من حيث الخدمة والأسعار.

1-1-3 **خدمات التّكنولوجيا الماليّة:** تسمح التّكنولوجيا الماليّة بتطبيق مجموعة واسعة من الخدمات والمتمثّلة في: (حرفوش، 2019)

- ✓ خدمات الدّفع: من خلال توفير أساليب الدّفع المختلفة "الدّفع عبر الهاتف النقّال، تخفيض تكاليف التّبادل الدّولي للنّقود، تبادل العُملات بدون تكلفة، الدّفع عبر الانترنت، تبسيط عمليّات الدّفع بين الأفراد".
- ✓ الاستثمار والتّمويل: تقوم التّكنولوجيا الماليّة باستقطاب المدخّرات عن طريق تقديم البساطة في العُروض، توفير منصات التّمويل الجماعي، تقديم الاستشارة عبر الانترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخّراتهم، وتحليل المخاطر، وتقديم مُقترحات مُتنوّعة للاستثمارات الماليّة للعميل.
- ✓ تقديم حُلول مُوجّهة للقطاع البنكي: جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، تحسين إدارة العلاقة مع الزّبون، وكذلك مجال الأمن السيبراني "الكشف المبكّر عن الاحتيال، تحديد المكان الجغرافي للهواتف، تشفير البيانات، تحليل المخاطر".
- ✓ والشّكل الموالي يُوضّح أهم القطاعات التّي تُركّز عليها صناعة التّكنولوجيا الماليّة، والتّي أحدثت ثورة في تجربة العُملاء، ونماذج التّسعير:

الشّكل رقم (01): مجالات التّكنولوجيا الماليّة

المصدر: (لعراب وبن الشيخ، 2023).

1-2- الشّمول المالي

تعُود نشأة فكرة الشّمول المالي إلى بداية القرن التّاسع عشر، حين نشأت الحركة التّعاونيّة في الهند سنة 1904 ضد وكالات الإقراض غير الرسميّة في شكل مُقرضين ماليين كانوا يتقاضون مُعدّل فائدة مُرتفع من الفلاحيين الفُقراء، حيث أُستبعِد الفُقراء والفلاحيين في المناطق الريفيّة من المصدَر الرّسمي للخدمات، وهو ما تطلّب ظُهور نظام مالي شامل لاستدراك هذا الاغفال وسد الفجوة بين المناطق الحضريّة والريفيّة في تسهيل الخدمات المصرفيّة، وقام البنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفُروع سنة 1965، ليتمّ بعدها فتح فُروع في كافّة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذّي يحرِم النّاس من الخدمات المصرفيّة الأساسيّة. (شايب، 2022)

1-2-1 تعريف الشّمول المالي

اتّخذ الشّمول المالي العديد من التّعاريف، اعتمادًا على مُستوى التّنمية الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والماليّة، وأولويّات الاهتمامات الاجتماعيّة للبلدان، ويعني الشّمول المالي الوُصول إلى التّمويل والخدمات الماليّة لجميع الفئات بطريقة عادلة وشفّافة ومُنصفة وبتكلفة معقولة،(Godfrey , Gillian, & Eric, 2018) فالشّمول المالي يتمثّل في تقديم الخدمات الماليّة بتكلفة معقولة للقطاع المحروم وذو الدّخل المنخفض في المجتمع، (شنيتر و محمد جاسم، 2020) ويُعرّف صندوق النّقد الدّولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشاريّة لمساعدة الفقراء الشّمول المالي بأنّه: "الحالة التّي تعكس قُدرة الأفراد والشّركات، بما فيهم ذوي الدّخول المنخفضة وصغار السّن، في الوُصول إلى الاستفادة من مصفوفة مُتكاملة من الخدمات الماليّة ذات الجودة العاليّة (المدفوعات، التّحويلات، المدخّرات، الائتمان، التّأمين...)، المقدّمة من قبل مجموعة مُتنوّعة من مُقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومُستدامة، في ظل بيئة قانونيّة وتنظيميّة مُناسبة"، (بوزانة وحمدوش، 2021) كما عرّفته مُنظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة والشّبكة الدّولية للتّثقيف المالي المنبثقة عنها على أنّه "العمليّة التّي يتمّ من خلالها تعزيز الوُصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات الماليّة الرّسمية والخاضعة للرّقابة بالوقت والسّعر المعقولين وبالشّكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مُبتكرة والتّي تضمّ التّوعية والتّثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرّفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"، (شكرين، 2021) كما يُشار للشّمول المالي أيضا بأنّه عمليّة تتضمّن إدخال وتوحيد مجموعات تُسمى المهمّشة ماليًا أو ذات دخل مُنخفض والتّي لا يُسمح لها بالمشاركة في عمليّات النّظام المصرفي. (عبد الله الخزرجي، 2020)

ويتضمّن الشّمول المالي مجموعة من الأبعاد وهي القُدرة على الوُصول، الاستخدام والجودة، يُشير الوُصول إلى قدرة العُملاء على الحُصول على مُنتج مالي مُعيّن، ويُشير مُصطلح الاستخدام إذا ما كان العُملاء يختارون الاستفادة من هذا الوُصول واستخدامه أم لا، وتُمثّل الجودة جميع فوائد وتكاليف المنتج، (عطية والشمري، 2022)، ومن خلال الشّكل الموالي نوضّح مؤشّرات قياس الشّمول المالي:

الشّكل رقم (02): مؤشرات الشّمول المالي

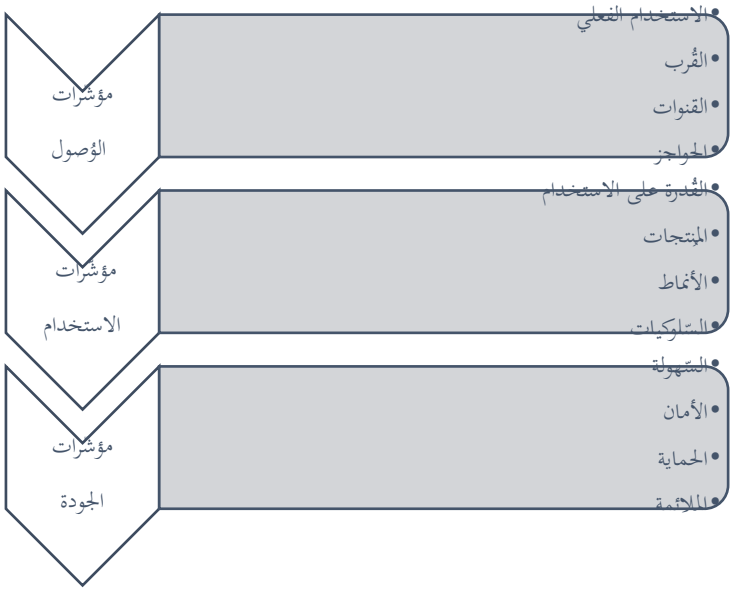

المصدر: (العراقي والنعمة، 2020).

2-2-1- **أهميّة الشّمول المالي**: (عريف، 2019) تنعكس أهميّة الشّمول المالي على مجموعة من المحاور أهمّها:

-المحور الاجتماعي: وهو ما تعلّق بتحسين الحالة المعيشيّة للعُملاء وخاصّة الفُقراء منهم.

-المحور الاقتصادي: إذ يُساهم الشّمول المالي في النّمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة الماليّة.

-المحور الاستراتيجي: حيث تعدّ أهدافه الاستراتيجيّة قويّة بسبب التحدّيات الكبيرة، من خلال المواءمة بين الشّمول المالي كهدف استراتيجي جديد من بين الأهداف المتعارف عليها كالاستقرار المالي والنّزاهة الماليّة والحماية الماليّة للمُستهلك.

- **المحور الاجتماعي**: (الخواجة والكلزه، 2020) يهتم الشّمول المالي بشرائح كبيرة من المجتمع خاصّة الشّرائح المهمّشة، والتّي لا تجد مُنتجات ماليّة رسميّة تُناسب احتياجاتها مثل الفُقراء ومحدودي الدّخل خاصّة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسّطة ومُتناهيّة الصّغر والأطفال والشّباب، كما يضمن الشّمول المالي لكافّة الفئات الحُصول على مُنتجات ماليّة مُناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم ممّا يُؤدي إلى تحسين مُستوى المعيشة وخفض مُعّدلات الفقر وتحقيق النّمو الاقتصادي للأفراد والدّولة.
- **المحور الاقتصادي**: (صديقي ولوالبية، 2023) يُعزّز الشّمول المالي من فعاليّة الوساطة، من خلال تجميع مدخّرات الأفراد المستعدين للتّعامل مع النّظام المالي الرّسمي، والذّي يُحقّق هدف الاستقرار المالي، وكذلك مُساهمة تحسين الشّمول المالي للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة وبالتّالي زيادة النّمو والتّنويع الاقتصادي من خلال توفير خدمات ماليّة ذات جودة، ممّا يُؤدي إلى خلق مناصب العمل وتحسين الدّخل وتعزيز فعاليّة السّياسة الماليّة والنقديّة.

- **المحور الاستراتيجي:** وذلك من خلال تحقيق: (فلاق، حمدي، وحفيفي، 2019)

- الاستقرار المالي: ويُعرف بأنّه النّظام الذّي يتضمّن الوُسطاء الماليين والأسواق البنية التحتيّة للأسواق القادرة على تحمّل الصّدمات وتحمّل الاختلالات الماليّة.
- النّزاهة الماليّة: والتّي ستشمل فئة كبيرة من ذوي الدّخول المنخفضة بالخدمات الماليّة الرسميّة.
- الحماية الماليّة للمُستهلك: والتّي تضمن حُصول العميل على مُعاملة عادلة وشفّافة، بالإضافة لحُصوله على الخدمات والمنتجات الماليّة بكل يُسر وسُهولة، بتكلفة مُناسبة وجودة عاليّة.

1-3- التّكنولوجيا الماليّة كآلية لتعزيز الشّمول المالي

تلعب التّكنولوجيا الماليّة دورًا مُهمًا في تعزيز الشّمول المالي، حيث أنّ ظُهور كيانات جديدة المتمثّلة في شركات التّكنولوجيا الماليّة يدعَم النّظام البنكي والمؤسّسات الماليّة، من خلال تقديم حُلول رقميّة قائمة على الابتكار التّكنولوجي في مجال التّمويل، كما يتحقّق النّمو الاحتوائي والتّنويع في النّشاط الاقتصادي من خلال الشّمول المالي نتيجة انتشار استخدام الهواتف المحمولة واستخدامها في عمليّات الدّفع، أيضا تطرح التّكنولوجيا الماليّة بدائل تمويليّة للأسر والمشاريع والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، من خلال منصات الإقراض الجماعي وتمويل التّجارة عبر الانترنت، (عماني، حمدوش، وكيحلي، 2020) ونرصد أهم انعكاسات تطبيق التّكنولوجيا الماليّة على الشّمول المالي في النّقاط التّالية: (بوغزالة أمحمد وبن عمر، 2022)

- ✓ تطبيق التّكنولوجيا الماليّة يُحسّن الوُصول إلى الخدمات الأساسيّة.
- ✓ يُمكّن تطبيق الخدمات الماليّة الرقميّة تحسين الوُصول إلى التّمويل للمُجتمعات الريفيّة والفقيرة.
- ✓ يوفّر التّمويل الرّقمي سهولة الاستخدام لإجراء المعاملات الماليّة الأساسيّة "دفع الفواتير، تحويل الأموال ...".
- ✓ من شأن التّكنولوجيا الماليّة تعزيز الاحتواء المالي والنّمو الاحتوائي وتنويع النّشاط الاقتصادي، من خلال ابتكارات تساعد شريحة كبيرة من السّكان التّي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وإتاحة مصادر تمويل بديلة للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة.
- ✓ تساهم التّكنولوجيا الماليّة في تحقيق الاستقرار المالي، وتوفير آليات تتّسم بالكفاءة وفعالية التّكلفة للمدفوعات العابرة للحُدود.

2- الإطار التّطبيقي للدّراسة:

استكمالاً لما تمّ عرضه في الإطار النّظري، ولاختبار فروض الدّراسة وبُلوغ أهدافها، سنتناول في هذا الجزء التّطبيقي للدّراسة، وصف عيّنة الدّراسة، وأدوات وإجراءات الدّراسة التّطبيقية، وصولاً لاختبار فرضيات الدّراسة.

2-1- مجتمع وأدوات الدّراسة:

2-1-1 **وصف عيّنة الدّراسة:** بهدف تحقيق هدف الدّراسة وبالاعتماد على مجموعة من الدّراسات السّابقة، قُمنا بدراسة استقصائيّة لعيّنة مُكوّنة من 320 فرد من مستخدمي الخدمات الماليّة بالجزائر، ولتحليل خصائص العيّنة نستعين بالنّسب المئويّة الموضّحة في الأشكال المواليّة:

الشّكل رقم (03): توزيع أفراد العيّنة حسب الجنس

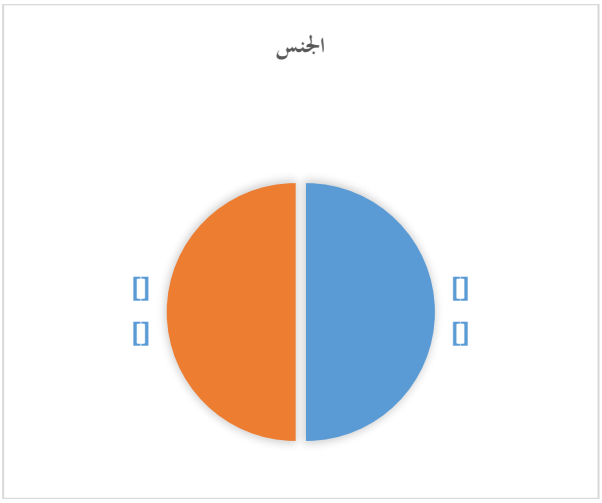

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات EXCEL.

من خلال الشّكل أعلاه نلاحظ أنّ توزيع أفراد العيّنة حسب الجنس جاء بنسب مُتساويّة، حيث كانت نسبة الذّكور (50%)، ونسبة الإناث (50%).

الشّكل رقم (04): توزيع أفراد العيّنة حسب السّن

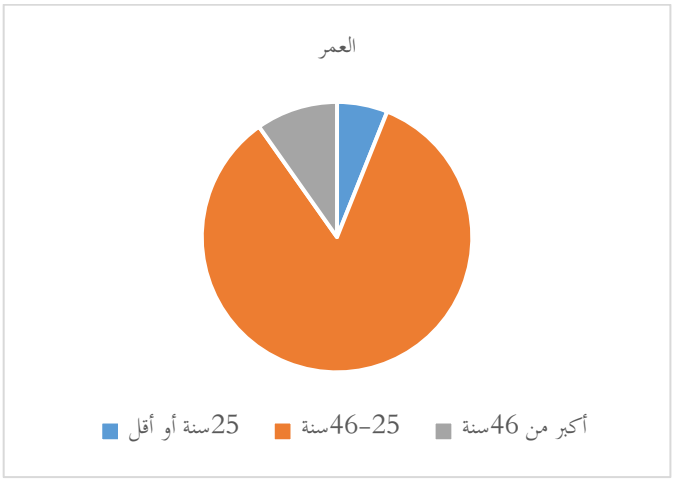

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجاتEXCEL.

بالنّسبة لمتغيّر السّن من الشّكل أعلاه يتّضح أنّ الفئة العمرية (25-26 سنة)، سجّلت أعلى نسبة 83,4% أي ما يُعادل 267 شخص، تليها الفئة العُمريّة (أكبر من 46 سنة) بنسبة 9.7%، وأخيرًا الفئة العُمريّة (25 سنة أو أقل) بنسبة 6,9%.

الشّكل رقم (05): توزيع أفراد العيّنة حسب الدّخل

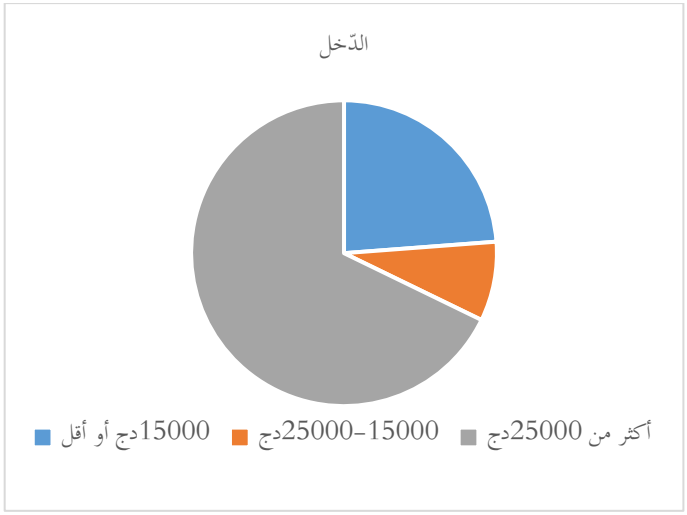

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجاتEXCEL.

بالنّسبة لمتغيّر الدّخل نلاحظ أنّ أكبر نسبة 67,8% كانت لذوي الدّخل (أكثر من 25000دج)، تليها الفئة ذات الدّخل (أقل من 25000 دج) بنسبة 23,8%، ثم الفئة التّي دخلها بين (15000-25000 دج) بنسبة 8,4%.

الشّكل رقم (06): توزيع أفراد العيّنة حسب مكان الإقامة

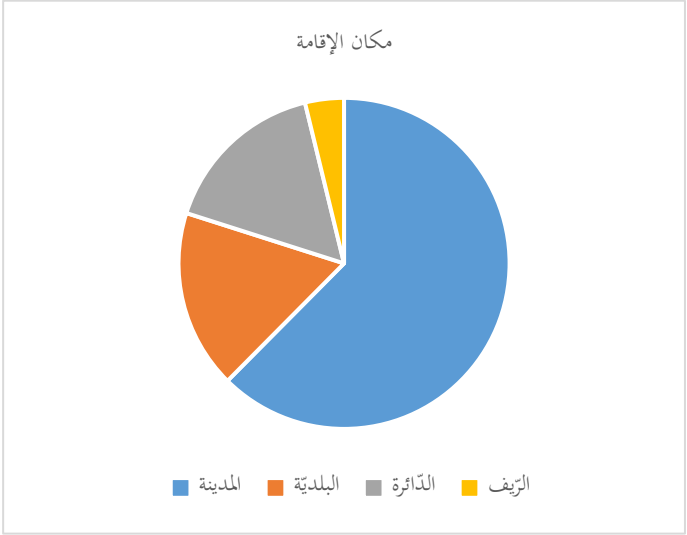

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجاتEXCEL.

من خلال الشّكل أعلاه الذّي يُمثّل توزيع الأفراد حسب إقامتهم، نلاحظ أنّ أكبر نسبة كانت للمُقيمين بـ المدينة بنسبة 62,5%، ثمّ الأفراد المقيمين بـ البلديّة بنسبة 17,5%، ثمّ المقيمين بـ الدّائرة بنسبة 16,3%، وأخيرًا المقيمين بـ المناطق الرّيفية بنسبة 3,8%.

2-1-2- **أداة جمع البيانات**: لتحديد طبيعة العلاقة بين التّكنولوجيا الماليّة والشّمول المالي، اعتمدنا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلّقة بالدّراسة، حيث قُمنا بتصميم استبانة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، الجزء الأوّل يتعلّق بالمحور الديمغرافي،

الجزء الثّاني متغيّر التّكنولوجيا الماليّة، والجزء الثّالث الشّمول المالي مُمثّل ببُعدين "البُعد الاجتماعي" و "البُعد الاقتصادي".

الجدول رقم (01): وصف الاستبانة

الرّقم	أسئلة الاستبانة	أرقام العبارات
1	البيانات الشّخصيّة	أ-ث
2	التّكنولوجيا الماليّة	3-1
3	الشّمول المالي	15-4

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2-2- دراسة استقصائيّة بواسطة نمذجة المعادلات الهيكليّة:

2-2-1- **صياغة نموذج الدّراسة**: ولإجراء دراستنا انطلقنا من النّموذج التّالي:

الشّكل رقم (07): نموذج الدّراسة

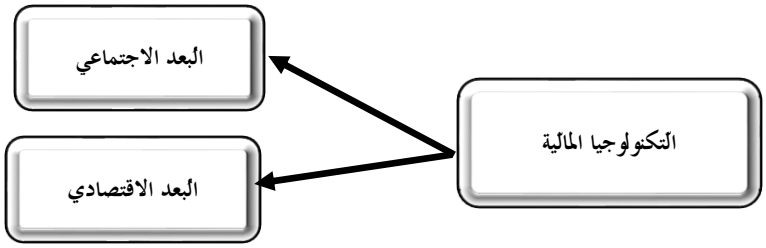

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2-2-2- **الأساليب والأدوات الإحصائيّة المستعملة**: للوُصول لنتائج الدّراسة، تمّ الاعتماد على البرنامج الاحصائي AMOS V 23 باستخدام النّمذجة بالمعادلة الهيكليّة، فهي طريقة بحثيّة تُستخدم لتقدير واختبار النّماذج التّي تُحدّد العلاقات بين المتغيّرات، فالهدف من النّمذجة بالمعادلة الهيكليّة هو تحديد مدى مُطابقة النّموذج النّظري للبيانات الميدانيّة. (حميدي، 2016/2015، صفحة 270)

- **قياس ثبات أداة الدّراسة**: لقد اقترح (كرونباخ) معادلات عديدة لتقدير الثّبات عن طريق الاتّساق الدّاخلي، وتؤدي هذه المعادلات رغم اختلافها الظاهري إلى نفس النّتائج أو نتائج متقاربة، وتتأثّر معادلة (ألفا لكرونباخ) بمستوى متوسّط الارتباطات بين الفقرات، وبتباين الدّرجات التّي تُشكّل الدّرجة الكليّة للاختبار، وبعدد فقرات القياس، وبتجانس أو عدم تجانس المقياس، (تيغزة، 2017) من خلال الجدول الموالي نعرض نتائج الخاصّة باختبار (ألفا لكرونباخ).

الجدول رقم (02): معامل ألفا كرونباج

المتغيّر	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
التّكنولوجيا الماليّة	3	0,66
الشّمول المالي (البُعد الاجتماعي)	5	0.81
الشّمول المالي (البُعد الاقتصادي)	7	0.88
الأسئلة ككل	15	0,92

المصدر: مخرجات SPSS V23.

نلُاحظ من خلال النّتائج الموضّحة في الجدول أعلاه أنّ قيمة ألفا كرونباخ لكل المتغيّرات تتجاوز عتبة 0,6، ممّا يُثبت درجة الاتّساق الدّاخلي لإجابات أسئلة الاستبيان مقبولة، والذّي يدل على قُدرة عبارات الاستبيان على القياس الجيّد بحيث يُمكن الاعتماد عليها.

- **اختبار اعتداليّة البيانات**: قبل إجراء الاختبارات المختلفة نبدأ بمعرفة طبيعة البيانات "تتّبع التّوزيع الطبيعي أم لا"، ويوضّح الجدول الموالي اختبار التّوزيع الطبيعي للبيانات، باستخدام معاملي الالتواء والتفلطح، حيث تعدّ اعتداليّة توزيع البيانات من شروط النّمذجة المبنيّة على المعادلات الهيكليّة، حيث قُمنا بإجراء اختبار معامل الالتواء (Skew)، واختبار معامل التفلطح (Kurtosis)، بحيث يجب أن تكون قيم مُعامل الالتواء محصورة بين (1 و –1)، أمّا مُعامل التفلطح فتكون محصورة بين (3 و –3). (قوادرية، صفحة 186).

جدول رقم (03): اختبار التّوزيع الطبيعي

المتغيّرات	الالتواء	التفلطح
Q15	-0,938	1,041
Q14	-0,685	0,516
Q13	-0,674	0,319
Q12	-0,908	1,028
Q11	-0,877	1,064
Q10	-0,775	0,483
Q9	-0,769	0,362
Q8	-0,598	-0,222
Q7	-0,716	0,491
Q6	-0,857	0,380
Q5	-0,740	0,456
Q4	-0,748	-0,007
Q3	-0,442	-0,411
Q2	-0,505	-0,227
Q1	-1,510	2,548

المصدر: مخرجات AMOS V23.

نلاحظ من خلال النّتائج أعلاه أنّ أقل قيمة لمعامل الالتواء (1,510–)، وأعلى قيمة (0,442–)، أمّا معامل التفلطح كانت أقل قيمة (0,411–)، وأكبر قيمة (2,548)، وعليه من خلال النّتائج نلاحظ أنّ شرط اعتداليّة البيانات مُحقّق ممّا يسمح باستخدام نمذجة المعادلات الهيكليّة لاختبار فرضيات الدّراسة.

- **النّمذجة بالمعادلة الهيكليّة**: لدراسة أثر التّكنولوجيا الماليّة على الشّمول المالي تمّ استخدام النّمذجة بالمعادلة الهيكليّة كما يوضّحه الشّكل الموالي:

الشّكل رقم (08): نموذج الدّراسة العام لأوزان الانحدار المعياريّة

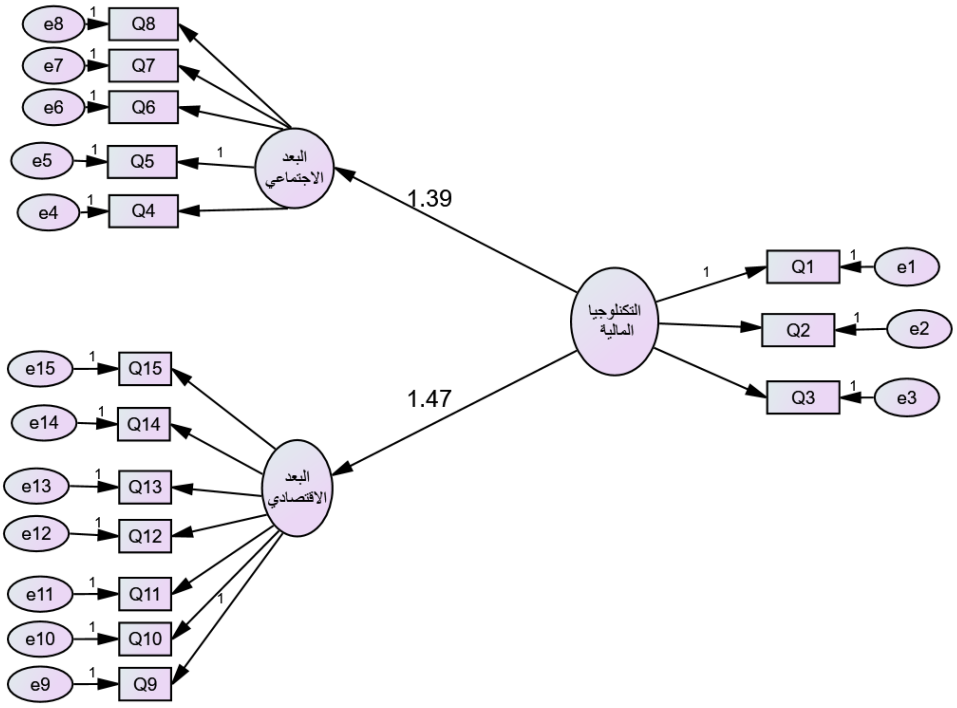

المصدر: مخرجات AMOS V23.

يُوضّح الشّكل أعلاه النّموذج العام لأوزان الانحدار المعياريّة والذّي يدرس مُتغيّرين، المتغيّر الأوّل التّكنولوجيا الماليّة "المتغيّر المستقل" مُعبّر عنه بـ (3 عبارات)، والشّمول المالي "المتغيّر التّابع" مُمثّل ببُعدين "البُعد الاجتماعي"، "البُعد الاقتصادي"، ومُعبّر عنه بـ (12 عبارة).

- **اختبار جودة نموذج الدّراسة:** يتمّ الحُكم على ملائمة النّموذج الهيكلي من خلال مؤشّرات الملائمة والموضّحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): المؤشّرات والقاعدة المتّبعة في جودة المطابقة للمعادلات الهيكليّة

المؤشّرات	قاعدة جودة المطابقة
النّسبة بين x^2 ودرجات الحريّة DF	أقل من 5
مؤشّر حسن المطابقة GFI	أكبر من 0,9
مؤشّر المطابقة المعياري NFI	أكبر من 0,9
مؤشّر المطابقة المقارن CFI	أكبر من 0,95
مؤشّر جذر متوسّط مربع البواقي التّقريبي RMSEA	أقل من 0,08

المصدر: (حميدي، 2016/2015).

الجدول رقم (05): مؤشّرات مطابقة نموذج الدّراسة

المؤشّر	النّسبة CMIN/DF	مؤشّر حسن المطابقة	مؤشّر المطابقة المعياري	مؤشّر المطابقة المتزايد	مؤشّر توكر.لويس	مؤشّر المطابقة المقارن	مؤشّر جذر متوسّط مربع البواقي التقريبي
القيمة	2,98	0,90	0,90	0.92	0.90	0,92	0.07

المصدر: مخرجات AMOS V23.

من خلال نتائج اختبارات مؤشّرات المطابقة الموضّحة في الجدول أعلاه فإنّ مؤشّرات حسن المطابقة المستخرجة قد حقّقت قيم جيّدة، وعليه يُمكننا قُبول النّموذج.

➢ **النّتائج ومناقشتها:** سيتمّ في هذا الجزء اختبار الفرضيات الموضوعة للدّراسة من خلال النّتائج المتوصّل إليها كما يوضّحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار فرضيات الدّراسة

	انحدار معياري	الدّرجة الحرجة	الدّلالة	الحكم
F2 ⟵ F1	1,39	8,428	0,000	قبول الفرضيّة
F3 ⟵ F1	1,47	8.547	0,000	قبول الفرضيّة

المصدر: مخرجات AMOS V23.

* **اختبار الفرضيّة الفرعيّة الأولى –يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على البُعد الاجتماعي:** يظهر لنا من خلال نتائج الجدول أنّ مستوى الدّلالة أقل من (0,05)، وبالتّالي الفرضيّة المقترحة صحيحة، أي أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على البُعد الاجتماعي قدره 1,39،حيث تعمل الابتكارات الماليّة على تحسين مُستوى المعيشة لمختلف شرائح المجتمع من خلال تقديم مُنتجات مُبتكرة على نطاق أوسع يُمكن أن تتناسب مع احتياجاتهم وامكانياتهم بأسعار ميسورة من خلال الوسائط الالكترونيّة، ممّا ينعكس على خفض مُعدّلات الفقر وزيادة الرّفاه الاجتماعي.

***اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّانية –يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على البُعد الاقتصادي:** يظهر لنا من خلال نتائج الجدول أنّ مستوى الدّلالة أقل من (0,05)، وبالتّالي الفرضيّة المقترحة صحيحة، أي أنّه يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على البُعد الاقتصادي قدره 1,47، حيث تُساهم أدوات التّكنولوجيا الماليّة على تحسين فُرص تمويل المشاريع المصغّرة والصغيرة والمتوسّطة، وزيادة المساواة بين الجنسين للوُصول للخدمات الماليّة، وكذلك تُساعد الوسائط الالكترونيّة على تشجيع التّجارة عبر الانترنت ممّا يُساهم في زيادة مُعدّلات الاستقرار المالي والنّمو الاقتصادي، فالشّمول المالي محور مهم لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

الخاتمة: تُعدّ التّكنولوجيا الماليّة من المواضيع الحديثة التّي شهدت اهتمامًا واسعًا، كأداة مُستحدثة لبُلوغ عدّة أهداف اقتصاديّة واجتماعيّة، وفي ظل انتشار الاستبعاد المالي أصبح الاهتمام بالاستثمار في التّكنولوجيا الماليّة ضرورة حتميّة لتحسين مُستويات الشّمول المالي، خاصّة بالنّسبة للفئات ذات الدّخل المنخفض والمناطق النائيّة والمعزولة، فالشّمول المالي يرتبط ارتباط وثيق بالتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ممّا جعل دول العالم ومن بينها الجزائر تجعل من الشّمول المالي أولويّة ضمن خُطط التّنمية، وذلك بهدف تحسين التّمكين الاجتماعي والتّخفيف من حدّة الفقر، إلاّ أنّ الجزائر لازالت تحتل مراكز متأخرة عالميًا وعربيًا، بالنّسبة لمستويات

الشّمول المالي بتحسّن طفيف، وكذا أرقام الاستثمار في التّكنولوجيا الماليّة، والذّي يستدعي اعتماد الجزائر سياسات وبرامج لتجاوز العوائق التّي تحول دون الاستفادة من مزايا الاستثمار التّكنولوجي للنّهوض بمُختلف القطاعات على رأسها القطاع الاقتصادي.

نتائج الدّراسة:

- ✓ يُوجد أثر ذُو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على المحور الاجتماعي.
- ✓ يُوجد أثر ذُو دلالة إحصائيّة للتّكنولوجيا الماليّة على المحور الاقتصادي.
- ✓ الابتكارات الرّقمية من أهم الوسائل الفعّالة لزيادة الشّمول المالي.
- ✓ الزّيادة في عدد السّكان بالجزائر يقابله ضُعف انتشار الخدمات الماليّة.
- ✓ في ظل انتشار الهواتف الذّكية وتغلغل الانترنت مازالت المناطق وفئات كثيرة بالجزائر لم تستفد من الخدمات الماليّة المستحدثة.

اقتراحات الدّراسة:

- ✓ العمل على تطوير البنيّة التحتيّة والبيئة التّشريعيّة بالجزائر بما يُواكب مستجدّات النّظام المالي العالمي؛
- ✓ العمل اشراك القطاع الخاص والاستفادة من التقدّم التّكنولوجي لتوسيع نطاق الشّمول المالي بالجزائر؛
- ✓ اعتماد سياسات الشّمول المالي والتّمكين التّكنولوجي للمؤسّسات الماليّة الجزائريّة؛
- ✓ العمل على تثقيف المستهلكين الجزائريين وحمايتهم ماليًا؛
- ✓ تحسين ظروف الوُصول للخدمات الماليّة واستخدامها دون عوائق.

قائمة المراجع:

.

- Godfrey , A., Gillian, M. L., & Eric, N. (2018). Evaluation of determinants of financial inclusion in Uganda. *Journal of Applied Finance&Banking, Vol 8, N 4, Uganda*, 50.
- أحمد صديقي، و فوزي لوالبية. (2023). مساهمة التّعليم المالي في تعزيز الشّمول المالي لتحقيق النّمو الاقتصادي –دراسة تحليليّة–. *مجلة التّحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، الجزائر*، 83.
- امحمد تيغزة. (2017). توجّهات حديثة في تقدير صدق وثبات درجات أدوات القياس: تحليل نظري تقويمي وتطبيقي. *مجلة العلوم النّفسية والتّربوية، العدد 1، الجزائر*، 10.
- أيمن بوزانة ، و وفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشّمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنّظم المصرفيّة العربيّة . *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 1، الجزائر*، 74.
- بشار أحمد العراقي، و سمير فخري النعمة. (2020). المحدّدات الرئيسيّة للشّمول المالي في البلدان العربيّة. *المجلة العراقيّة للعلوم الإداريّة، المجلد 12، العدد 67، العراق*، 186.
- جمال لعراب، و توفيق بن الشيخ. (2023). صناعة التّكنولوجيا الماليّة ودورها في تحقيق الشّمول المالي والتّنمية المستدامة –عرض التّجربة الهنديّة–. *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، الجزائر*، 238.

- ربيحة قوادرية. (بلا تاريخ). مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري في تسيير المعرفة بالمؤسّسة الاقتصاديّة الجزائريّة –دراسة حالة مؤسّسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل بسكرة–. *أطروحة دكتوراه*، 186. قسم علوم التّسيير، كليّة العلوم الاقتصاديّة والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- زقاي حميدي. (2016/2015). أثر تطبيق جودة الخدمات التعليميّة في ضوء الاصلاح الجامعي الجديد ل.م.د –دراسة حالة جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة–. *أطروحة دكتوراه*، 277. تخصص تسويق الخدمات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- صليحة فلاق، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (2019). تعزيز الشّمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، الجزائر*، 4.
- عبد الرحمن طاهر شنيتر، و نسرين محمد جاسم. (2020). تأثير الشّفافيّة الماليّة على الشّمول المالي –بحث تحليلي في مصرف الرافدين–. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاديّة، المجلد 16، العدد 50، العراق*، 187.
- عبد الرزاق عريف. (2019). واقع الاشتمال المالي في الدّول العربيّة مع الإشارة إلى الجزائر. *مجلة الدّراسات الماليّة والمحاسبيّة والإداريّة، المجلد 6، العدد 4، الجزائر*، 199.
- عبد الكريم بوغزالة أمحمد، و الأخضر بن عمر. (2022). دور التّكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشّمول المالي –دراسة حالة الجزائر 2016–2021–. *مقدمة ضمن الملتقى الدّولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرّقمي كآليّة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدّول النّامية "الفرص، التحدّيات والآفاق"* (صفحة 4). الوادي، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر.
- فؤاد محمد عبد الله الخزرجي. (2020). مدى استخدام الخدمات المصرفيّة الالكترونيّة وأثرها في الشّمول المالي –دراسة ميدانية–. *مجلة كليّة بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبيّة، العراق*، 262.
- لمياء عماني، وفاء حمدوش، و عائشة سلمة كيحلي. (2020). استراتيجيّة الشّمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. *مجلة أداء المؤسّسات الجزائريّة، المجلد 9، العدد 2، الجزائر*، 30.
- محمد شكرين. (2021). أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشّمول المالي الرّقمي في الجزائر. *مجلة وحدة البحث في تنميّة الموارد البشريّة، المجلد 12، العدد 1، الجزائر*، 219.
- محمد عبد الأمير عطية، و هاشم مرزوك الشمري . (2022). العلاقة التّفاعليّة بين المؤشّر العالمي لمحو الأميّة الماليّة والشّمول المالي –دراسة تحليليّة للعراق وعدّة بلدان عربيّة مُختارة–. *مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 41، العراق*، 93.
- مصطفى عبد المنعم الخواجة، و بسنت حمدي الكلزه. (2020). دور قواعد البيانات الاحصائيّة في تحقيق الشّمول المالي للعدالة الاجتماعيّة –دراسة حالة–. *مجلة تجارة وتمويل، المجلد 40، العدد 7، مصر*، 8.
- يمينة شايب. (2022). التّعليم المالي كأداة لتعزيز الشّمول المالي لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة. *مجلة معارف، المجلد 17، العدد 1، الجزائر*، 476.